حكومته جددت عام 2023 لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة المقدرة على مواجهة تحدياته

الأردن: مساع لخفض كلف إنتاج الغذاء

الحكومة الأردنية تسعى إلى تعزيز الأمن الغذائي

عمان - "وكالات": حدّد الأردن عام 2023 لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة المقدرة على مواجهة التحديات في هذا المجال والعمل على إدامة سلاسل التوريد أيا كانت الظروف الراهنة والمستجدة والبناء على ما تحقق خلال جائحة كورونا وتداعياتها.

وفي الوقت الذي تعمل الحكومة على تعزيز الأمن الغذائي من خلال عدة محاور فقد جدد الملك عبد الله الثاني التأكيد على الجهات المعنية للتعاون مع القطاع الخاص لتحقيق إمكانيات الأمن الغذائي كاملة وزيادة تنافسية الصناعات الغذائية والحد من ارتفاع الكلف والاستفادة من التكنولوجيا المتخصصة.

وتستهدف رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة العام الماضي للسنوات العشر المقبلة تعزيز الأمن الغذائي في مختلف المجالات

ويستورد الأردن ما لا يقل عن 80% من احتياجاته الغذائية بخاصة القمح لعدم وجود كفاية من الإنتاج المحلي باستثناء عدد محدود من السلع ومنها أصناف من الخضر والفواكه والدجاج والألبان وبيض المائدة.

وأشار إلى وجود مشروع لتطوير منظومة تراخيص القطاع الغذائي الذي يهدف إلى تبسيط إجراءات الترخيص على المستثمرين وأصحاب الأعمال بالقطاع بمختلف مكوناته.

وأكد رئيس اتحاد مزارعي وادي الأردن عدنان خدام لجريدة "العربي الجديد" اللندنية، أنه يتوجب تسريع الإجراءات اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي وزيادة مقدرة الأردن على مواجهة التحديات وخاصة في الظروف المستجدة والطارئة.

وقال إن الأساس في تعزيز الأمن الغذائي تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج من خلال دعم القطاعات الزراعية والصناعية والإنتاجية بما يسهم في زيادة المساحات المزروعة وتنويع المنتجات لتلبية احتياجات السوق المحلي.

أضاف أن القطاع الزراعي يعاني من ظروف صعبة تستدعي دعمه ومعالجة الصعوبات التي يعاني منها وخاصة ارتفاع كلف الإنتاج وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية لوجود فائض في الإنتاج.

وأعلنت وزارة الزراعة الأردنية عن إطلاق أول نظام لإدارة معلومات الأمن الغذائي في الأردن بالتعاون مع منظمات مختصة منها برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة ومنظمة فاو، لبناء قاعدة معلومات وطنية تعكس حالة الأمن الغذائي، وتدعم خطط الاكتفاء الذاتي.

وكان وزير الزراعة الأردني خالد الحنيفات، قال إن الأردن حقق تقدماً ملحوظاً على مؤشر الأمن الغذائي العالمي من المرتبة 62 عام 2020، إلى المرتبة 47 عام 2022.

ويهدف النظام الذي يأتي في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2022-2030) إلى تعزيز القدرات الوطنية لمراقبة تقدم الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتوجيه عملية اتخاذ القرار في ما يتعلق بالأمن الغذائي في الأردن.

وأكد رئيس اتحاد مزارعي وادي الأردن عدنان خدام أنه يتوجب تسريع الإجراءات اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي

وسيقوم النظام برصد وتحليل وضع الأمن الغذائي في الأردن استناداً إلى مؤشرات محلية وعالمية بالإضافة إلى توفير تقارير تحليلية وتنبيهات مبكرة وفي الوقت المناسب للجهات المعنية مما يضمن استجابة استباقية للتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي في الأردن.

وقال عضو مجلس النواب الأردني موسى هنطش، إن الأمن الغذائي وتعزيزه من الأولويات التي يجب أن تحظى بالدعم ومضاعفة الجهود لتعزيزه في ظل الاختلالات التي تعاني منها سلاسل التوريد في العالم وارتفاعات الأسعار وانعكاساتها على السوق الأردني الأمر الذي يحمل المواطنين مزيداً من الأعباء المالية وتراجع مستويات المعيشة.

ثمرة للجهود الحكومية ومشروع التحول الضخم تبرز أهمية استضافة المؤتمر

«إكسبو الرياض 2030» وجهة لتنويع الاقتصاد تستقطب استثمارات جديدة

خبراء: نقطة البداية للانطلاقة الحقيقية لاستدامة الاقتصاد والتنمية والقدرة على استكشاف وخلق الفرص الاستثمارية الواعدة

العاصمة السعودية الرياض تتنافس لاستضافة إكسبو 2030

الرياض - "وكالات": في ترشحها لاستضافة إكسبو 2030، لم تعد استراتيجية التوجه السعودي تقتصر على الاستضافة لمؤتمر دولي تتجه إليه أنظار العالم بشكل دوري، بل تعني بالمقام الأول المضي قدما مع توفير جميع مقومات الاستضافة للمؤتمر، نحو تحقيق سياسات تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على البترول بوصفه مصدر دخل رئيسيا، فضلا عن جذب استثمارات أجنبية في مجالات حيوية، قدرها بعض المختصين بأكثر من 10 مليارات دولار.

وفي هذا السياق، أكد مختصون لجريدة «الشرق الأوسط»، أن العبرة لا تكمن فقط في فوز الرياض بإكسبو 2030، بقدر ما هي نقطة البداية للانطلاقة الحقيقية لاستدامة الاقتصاد والتنمية والقدرة على استكشاف وخلق الفرص الاستثمارية الواعدة، مشيرين إلى أن الموارد التي تعمل عليها المملكة حاليا، سواء على مستوى المشروعات الكبيرة كمشروع نيوم، أو القدية، أو البحر الأحمر، أو على مستوى الفرص الجديدة كقطاعات الثقافة والتراث والترفيه، كافية لتوفر جميع المقومات لاستضافة إكسبو 2030.

وقال الدكتور عبد الرحمن باعشن رئيس مركز الشروق للدراسات الاقتصادية بجازان السعودية: «مع يقيني أن المملكة مستوفية لكل مقومات وشروط استضافة إكسبو 2030، فإن البلاد تمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق استراتيجيتها المضمنة في رؤية 2030، لتنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على البترول بوصفه مصدر دخل رئيسيا».

ويرى باعشن أن في ترشح الرياض لاستضافة إكسبو 2030، لم تعد استراتيجية التوجه السعودي تقتصر على الاستضافة لمؤتمر دولي تتجه إليه أنظار العالم بشكل دوري، وتنتظره الشركات العالمية بحماس كبير، بل تعني أن الرياض، مهتمة بجدية بتنفيذ جميع برامج سياساتها الاقتصادية المعززة للاقتصاد الوطني الذي يقترب من قائمة الأربعة الأول على مستوى العالم.

أضاف باعشن: «حاليا السعودية تستثمر في كل مواردها الطبيعية والصناعية والبيئية، وتمضي قدما بثقة وافرة لاستضافة إكسبو 2030، مع توفير جميع مقومات الاستضافة للمؤتمر، نحو تحقيق سياسات تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على البترول بوصفه مصدر دخل رئيسيا، فضلا عن جذب استثمارات أجنبية في مجالات حيوية»، مشيرا إلى أن ذلك ثمرة متوقعة للجهود الحكومية ومشروع التحول السعودي الضخم.

تعزيز الإنتاج التكنولوجي

وفي هذا السياق، شدد عبد الله بن زيد المليحي رئيس شركة التقنية السعودية القابضة، على أن العالم سيجد في إكسبو الرياض 2030، ما لم يجده في غيره من المؤتمرات السابقة، مبينا أن هذا التاريخ يصادف المحددات الزمنية للبرامج السعودية الكبيرة التي تحقق استراتيجيتها في تنويع الاقتصاد الوطني، مع رقمنة إنتاج الطاقة وتعزيز الإنتاج التكنولوجي.

وأوضح المليحي، أن فرصة الاقتصاد الدولي لتنمية مستدامة وفق مرئيات الأمم المتحدة لـ17 بندا تنمويا، ستتوفر في إكسبو الرياض 2030، في ظل استراتيجية متكاملة استكشفت معها كل الفرص الاستثمارية على صعيد التقنيات الجديدة وتكنولوجيا المناخ وتصفير الكربون وتوطين صناعات الذكاء الاصطناعي، مشيرا إلى أن العبرة لا تكمن فقط في فوز الرياض بإكسبو 2030، بقدر ما هي نقطة البداية للانطلاقة الحقيقية لاستدامة الاقتصاد والتنمية والقدرة على استكشاف وخلق الفرص الاستثمارية الواعدة.

السعودية تمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق إستراتيجيتها "رؤية 2030" لتنويع الدخل وعدم الاعتماد على البترول كمصدر رئيسي

وقدّر أن السعودية مرشحة لاستقطاب أكثر من 10 مليارات دولار، من الاستثمارات في المجالات الواعدة الجديدة التي من شأنها تنويع الاقتصاد وتعزيز استدامته، وتوفر فرصا كبيرة للشركاء الجدد والمستثمرين العالميين لإطلاق شراكات جديدة في الاقتصاد الأخضر والأمونيا والطاقة المتجددة، فضلا عن الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية.

ولفت المليحي، إلى أن الموارد التي تعمل عليها البلاد حاليا، سواء على مستوى المشروعات الكبيرة كمشروع نيوم، أو القدية، أو البحر الأحمر، أو على مستوى الفرص الجديدة كقطاعات الثقافة والتراث والترفيه، كافية لتوفر كل المقومات لاستضافة إكسبو 2030.

جزء من سلسلة من الالتزامات التي تعهّدت بها الدول الغنية ويتمّ التباطؤ في تنفيذها

«النقد الدولي» حقق هدف تخصيص مائة مليار دولار للبلدان الفقيرة

الرئيس الفرنسي "وسط" خلال لقائه مع المديرة العامة لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي

باريس - "وكالات": أعلنت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، أنّه تمّ تحقيق هدف تخصيص مائة مليار دولار من حقوق السحب الخاصة للدول الفقيرة، وهي أصول احتياط لصندوق النقد الدولي يمكن استخدامها للتنمية والتحوّل المناخي.

ووفق وكالة الصحافة الفرنسية، قالت جورجييفا خلال القمة الدولية لميثاق مالي جديد في باريس: «تم تحديد الهدف عند مائة مليار» دولار. وأضافت خلال مشاركتها في اجتماع بحضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس البنك الدولي أجاي بانغا، «حققنا الهدف، لدينا مائة مليار».

وكان المجتمع الدولي اتفق في العام 2021 على مبدأ إصدار عالمي لحقوق السحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار، منها 33 ملياراً تعود بشكل تلقائي إلى أفريقيا، من خلال مبدأ الحصص داخل المؤسسة التي يوجد مقرها في واشنطن.

وكانت الفكرة هي الذهاب إلى أبعد من ذلك وزيادة المبلغ المخصّص للبلدان الفقيرة إلى 100 مليار، عن طريق إعادة تخصيص جزء من حقوق السحب الخاصة من البلدان الغنية. غير أن هذا الأمر استغرق وقتاً أطول ممّا كان متوقعاً.

وتعد إعادة التخصيص هذه جزءاً من سلسلة من الالتزامات التي تعهّدت بها الدول الغنية للدول الفقيرة، والتي يتمّ التباطؤ في تنفيذها، مثل الإعلان عن توزيع 100 مليار دولار سنوياً والذي تم تحديده خلال مؤتمر الأطراف في العام 2009 من أجل مكافحة آثار تغيّر المناخ التي لم تتحقّق بعد.

وأدّى التأخير في الوفاء بالتزامات الشمال إلى الجنوب إلى أزمة ثقة، تحاول المؤسسات المالية الدولية معالجتها من خلال الوعد بإصلاحات داخلية لزيادة دعم الفقر وتغيّر المناخ في البلدان الفقيرة.

«هواوي» تطلق هاتف HUAWEI nova Y91 ببطارية سعتها 7000 ملي أمبير/ساعة وشاشة ضخمة ووحدة تخزين كبيرة

جهاز HUAWEI nova Y91

أطلقت هواوي رسميًا هاتف HUAWEI nova Y91، أحد هواتفها الجديدة من سلسلة HUAWEI nova Y في الكويت. يحتوي هذا الهاتف الذكي الجديد على بطارية فائقة الشحن بسعة 7000 ملي أمبير/ساعة وشاشة عرض كاملة من هواوي رائعة مقاس 6.95 بوصة. يتميز هاتف HUAWEI nova Y91 بتصميم دائري بحلقات نجمية أيقونية من هواوي، حيث يخطف الأنظار في وهلة. وتجدر الإشارة إلى أن الهاتف مزود بنظام كاميرا مزدوجة مدعوم بتقنية الذكاء الاصطناعي بدقة 50 ميجابكسل لتقديم تجربة تصوير استثنائية. تحتوي تشكيلة مجموعة سلسلة HUAWEI nova Y المحدّثة أيضًا على طرازين آخرين - HUAWEI nova Y71 و HUAWEI nova Y61.

تصميم دائري بحلقات نجمية وجمال وفعالية رائعة

هاتف HUAWEI nova Y91 سيذهل الجميع حيث يتميز بتصميم دائري بحلقات نجمية أيقونية ومظهر جمالي محوري يمنح إحساسًا بالتماثل والأناقة. توجد الكاميرات الخلفية في الحلقة النجمية، مما يجعلها تبدو أنيقة وعصرية. يشتمل الهاتف على الجينات الجمالية لسلسلة هواتف nova، بنظام ألوان عصري من حيث المظهر. يضفي لون ضوء القمر الفضي والأسود النجمي لمسة أنيقة على الهاتف. وبالرغم من أن الهاتف مزود بشاشة كبيرة يبلغ حجمها 6.95 بوصة، إلا أنه مُصمّم بهيكل رفيع ومضغوط يسهل حمله بشكل مريح.

بطارية ذات سعة كبيرة

يوفر هاتف HUAWEI nova Y91 المزود ببطارية بسعة 7000 ملي أمبير/ساعة عمر بطارية طويل حقًا. يستخدم تصميمًا ثنائي الخلية مع كثافة طاقة عالية من شأنها أن تساعد في الحفاظ على خفة الجهاز مع زيادة عمر البطارية. تُكمّل ميزة الشحن الفائق SuperCharge من هواوي بقوة 22.5 واط الأداء الرائع لبطارية الهاتف الكبيرة وتُسرّع وقت الشحن. يحدد الهاتف تلقائيًا حالة الشحن الخاصة به ويحتوي على نظام حماية شحن مكوّن من 20 طبقة لضمان سلامة عملية الشحن.

من ناحية أخرى، يأتي هاتف HUAWEI nova Y71 مزودًا ببطارية بسعة 6000 ملي أمبير/ساعة يمكن أن تدوم لمدة تصل إلى 3 أيام بعملية شحن واحدة كاملة. يدعم الشحن الفائق SuperCharge بقوة 22.5 واط للاستمتاع بعملية شحن سريعة وملائمة.